

دور الحوكمة المالية في تسيير المخاطر بالبنوك الإسلامية دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية العربية

The Role of Financial Governance in Managing Risks in Islamic Banks: A Case Study of a Sample of Arab Islamic Banks

قراي الوردي¹ ، عظيمي دلال²

¹ جامعة عباس لغرور - خنشلة - (الجزائر)، مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المستدامة،
karrai.louardi@univ-khenchela.dz

² جامعة عباس لغرور - خنشلة - (الجزائر)، مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المستدامة،
adimi.dallel@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/23 تاريخ قبول النشر: 2025/10/20 تاريخ النشر: 2025/12/25

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر آليات الحوكمة المالية الداخلية على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية. اعتمدت الدراسة على بيانات عينة مكونة من 15 بنكا إسلاميا عاملا في المنطقة العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2023. ضم نموذج الدراسة متغيرا تابعا يتمثل في مخاطر الائتمان وخمسة متغيرات مستقلة تمثلت في: حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، وازدواجية وظيفة المدير التنفيذي، ولجنة التدقيق الشرعي، ولجنة إدارة المخاطر. كما تم إدخال حجم البنك كمتغير تحكم في النموذج. توصلت نتائج الدراسة باستخدام نماذج البائل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية بين لجنة التدقيق الشرعي وحجم البنك ومخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المالية الإسلامية؛ آليات الحوكمة الداخلية؛ مخاطر الائتمان؛ البنوك الإسلامية؛ التمويل الإسلامي.

تصنيف JEL : G34 ,G32 ,C23 ,G21 ,Z12 .

Abstract : This study aims to investigate the impact of internal financial governance mechanisms on credit risk in Arab Islamic banks. The research relied on data from a sample of 15 Islamic banks operating in the Arab region during the period from 2015 to 2023. The study model incorporated a dependent variable representing credit risk and five independent variables: board size, board independence, CEO duality, Shariah audit committee, and risk management committee. Bank size was also introduced as a control variable in the model.

Keywords: Islamic Financial Governance; Internal Governance Mechanisms; Credit Risk; Islamic Banks; Islamic Finance.

Jel classification : G34 ,G32 ,C23 ,G21 ,Z12.

* المؤلف المرسِل: قراي الوردي

1. مقدمة:

لقد حظي موضوع الحوكمة المالية في البنوك الإسلامية باهتمام واضح من الأدبيات الاقتصادية والمؤسسات الدولية وهيئات الإشراف والرقابة المحلية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وما أفرزته من آثار كادت تعصف بالأنظمة المصرفية في العديد من الدول. وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) معايير محدثة للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية تؤكد على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية إلى جانب الحوكمة المالية التقليدية.

تسعى الحوكمة المالية في البنوك الإسلامية من خلال مبادئها وآلياتها إلى إرساء الشفافية والعدالة وتكريس حق مساءلة الإدارة في المنظومة المصرفية الإسلامية، فضلاً عن منع تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة في البنك مع التأكيد على حماية حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار (الطيار، 2019، صفحة 118) كما تهدف إلى الحد من المخاطر المصرفية خاصة مخاطر الائتمان التي ترتبط بطبيعة نشاط التمويل الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة.

تتميز البنوك الإسلامية بخصوصيات فريدة في هياكل الحوكمة مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث تضم هيئة الرقابة الشرعية ولجان التدقيق الشرعي إلى جانب الآليات التقليدية للحوكمة. (المزروع، 2021، صفحة 221) هذه الخصوصية تتطلب دراسة منفصلة لفهم كيفية تأثير آليات الحوكمة المالية على إدارة المخاطر في هذه البنوك.

في هذا السياق، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو أثر آليات الحوكمة المالية الداخلية على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها، تم صياغة الفرضية الرئيسة على الشكل التالي:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المالية الداخلية ومخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية.

الفرضيات الفرعية:

- يرتبط حجم مجلس الإدارة سلبيا بمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية؛
- تؤثر استقلالية مجلس الإدارة سلبيا على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية؛
- تؤثر ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي إيجابيا على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية؛
- تؤثر لجنة التدقيق الشرعي سلبيا على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية؛
- تؤثر لجنة إدارة المخاطر سلبيا على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية؛
- يرتبط حجم البنك سلبيا بمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية.

2. الإطار النظري

1.2. مفهوم الحوكمة في البنوك الإسلامية

تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الحوكمة في البنوك الإسلامية بأنها "مجموعة من الترتيبات المؤسسية التي من خلالها يتم توجيه وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية، وتشمل العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وهي تحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة

وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، مع ضرورة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (الإسلامية، 2017).

كما يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) حوكمة البنوك الإسلامية بأنها "مجموعة من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة المؤسسة المالية الإسلامية، بما يضمن تحقيق أهدافها وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة مع الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2018).

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة المصرفية بأنها الطريقة التي تدير بها أعمال البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا. وتشمل هذه الحوكمة العناصر التالية (السويكي و العوادي، 2023، صفحة 36):

- وضع استراتيجية البنك وأهدافه.
- تقييم المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.
- حماية مصالح المودعين والامتثال بالتزامات المساهمين مع مراعاة مصالح الأطراف المعنية الأخرى.
- ضمان توافق أنشطة البنك مع التوقعات، مع الحفاظ على سلامة العمل والامتثال للقوانين.

بناء على ما سبق، يتضح أن الحوكمة في البنوك تتطلب إعداد خطط واضحة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، والإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ فعال. كما تهدف إلى تنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والرقابة على الأداء.

2.2. آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بوجود آليات حوكمة خاصة إلى جانب الآليات التقليدية منها:
(حدو، 2021)

1.2.2. الآليات الداخلية للحوكمة:

أولاً: مجلس الإدارة يعتبر مجلس الإدارة حجر الأساس في نظام الحوكمة، ويتولى مسؤوليات إضافية في البنوك الإسلامية تشمل ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: هيئة الرقابة الشرعية تعتبر من أهم آليات الحوكمة المميزة للبنوك الإسلامية، وتتولى مراقبة التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

ثالثاً: لجنة التدقيق الشرعي تهدف إلى ضمان فعالية تطبيق الفتاوى والقرارات الشرعية في جميع عمليات البنك

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر تتولى تحديد وقياس ومراقبة المخاطر المختلفة، بما في ذلك المخاطر الخاصة بالصيرفة الإسلامية

خامساً: التدقيق الداخلي يشمل التدقيق المالي والتدقيق الشرعي لضمان الالتزام بالمعايير المالية والشرعية (ابن حميد، 2019).

1.2.2. الآليات الخارجية للحوكمة:

تشمل المدقق الخارجي، المدقق الشرعي الخارجي، الهيئات الرقابية، والبيئة القانونية والتنظيمية (بقادر و شماخي، 2023، صفحة 519).

3.2. مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية

تعرف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بأنها "المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على عقود التمويل الإسلامي، مما يؤدي إلى خسائر فعلية أو محتملة للبنك الإسلامي" (الصويان، 2022، صفحة 91).

تتميز مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بخصائص فريدة مرتبطة بطبيعة عقود التمويل الإسلامي:

- مخاطر المربحة: مخاطر عدم سداد العميل لثمن السلعة المباعة بالمربحة؛
- مخاطر المشاركة: مخاطر الخسارة في المشاريع الممولة بعقد المشاركة؛
- مخاطر المضاربة: مخاطر سوء الإدارة أو الإهمال من المضارب؛
- مخاطر الإجارة: مخاطر عدم سداد الأقساط الإيجارية أو تلف الأصل المؤجر.

4.2. النظريات المفسرة للحوكمة المصرفية الإسلامية

1.4.2. نظرية الوكالة (Agency Theory)

تعد نظرية الوكالة من أهم النظريات المفسرة لآليات الحوكمة في البنوك الإسلامية، حيث تركز على العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. وفقاً لـ Jensen & Meckling (1976)، تنشأ مشاكل الوكالة عندما تتعارض مصالح المديرين (الوكلاء) مع مصالح المساهمين (الموكلين). في السياق الإسلامي، تتعقد هذه العلاقة بوجود أصحاب حسابات الاستثمار كطرف ثالث مهم (Jensen, M. C., & Meckling, W. 1976, p. 310).

وفي هذا السياق، أكد Grassa (2013) على أن فعالية آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية تعتمد على قدرتها على الحد من تكاليف الوكالة من خلال تحسين الشفافية والرقابة (Grassa, 2013). كما أشار إلى أن استقلالية مجلس الإدارة ووجود لجان متخصصة يساهم في تقليل تضارب المصالح وتحسين الأداء المالي.

2.4.2. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تكتسب نظرية أصحاب المصلحة أهمية خاصة في البنوك الإسلامية نظرا لتنوع الأطراف المعنية. وفقا لـ (Freeman, 1984)، يجب على المؤسسات الاهتمام بمصالح جميع أصحاب المصلحة وليس فقط المساهمين. في البنوك الإسلامية، يشمل أصحاب المصلحة: المساهمين، أصحاب حسابات الاستثمار، المودعين، العملاء، المجتمع، والهيئات الشرعية. (Freeman, 1984)

يؤكد (Chapra & Ahmed, 2002) أن الحوكمة في البنوك الإسلامية يجب أن تتجاوز تحقيق الربحية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. هذا يتطلب آليات حوكمة تضمن توازن مصالح جميع الأطراف، وخاصة حماية أصحاب حسابات الاستثمار الذين يشاركون في المخاطر دون أن يكون لهم حق في إدارة البنك. (Chapra, 2002)

3.3. واقع الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية

تسعى البنوك الجزائرية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في إطار الاهتمام المتزايد بالحوكمة المؤسسية، سواء في القطاع المصرفي أو في باقي القطاعات الاقتصادية. يأتي ذلك ضمن الأهداف الكبرى التي تسعى الجزائر لتحقيقها في المدى القريب والمتوسط، حيث تستخدم مصطلحات مثل الحكم الراشد والتنمية المستدامة بشكل متكرر.

تهيمن البنوك العمومية الجزائرية بشكل كبير على القطاع المصرفي، وتلعب الدولة الجزائرية دورا مهما كمساهم ووصي على هذه البنوك. من خلال سياستها في تعيين الإداريين، تضمن الدولة تحقيق الانسجام والتنسيق بين ممثليها في مجلس إدارة البنوك العمومية.

تعمل الجزائر جاهدة على تحسين واقع القطاع المصرفي لتلبية متطلبات العصر، من خلال تفعيل دوره في محاربة مختلف أشكال الفساد التي تهدد استقراره. لتحقيق ذلك، اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات منها:

- سن قوانين محاربة الفساد المالي والإداري: تم إصدار قانون رقم 06-01 في 20 فيفري 2002، الذي يتضمن تدابير لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى الأمر رقم 10-05 في أوت 2010 كمكمل له.

- تطوير الأنظمة الرقابية والإشرافية: عزز بنك الجزائر من أنظمة الرقابة المصرفية من خلال إنشاء وحدات متخصصة في مراقبة الامتثال وإدارة المخاطر، مما ساهم في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة.
 - تبني المعايير الدولية للحوكمة: عملت البنوك الجزائرية على اعتماد معايير بازل للكفاية الرأسمالية وإدارة المخاطر، وإن كان هذا التطبيق يتم بوتيرة تدريجية ومتفاوتة بين البنوك.
 - تعزيز آليات الرقابة الداخلية: تم تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإنشاء لجان للمراجعة وإدارة المخاطر في البنوك الكبرى، مع التركيز على تحسين عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية.
 - برامج التدريب والتأهيل المهني: استثمرت البنوك في برامج تدريبية لتطوير مهارات الموظفين في مجال إدارة المخاطر والامتثال للمعايير التنظيمية.
 - تحديث الأطر القانونية والتنظيمية: تم تعديل وتحديث العديد من النصوص التنظيمية لتواكب التطورات في الممارسات المصرفية الدولية، بما في ذلك تنظيمات خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تظهر هذه الجهود التزام الجزائر بتحسين بيئة العمل المصرفي وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع، وإن كانت التحديات لا تزال قائمة في مجال التطبيق الفعال لهذه الإجراءات والآليات.

3. الإطار التطبيقي

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة القياسية باستخدام برنامج EViews 12 لفحص ما إذا كان لآليات الحوكمة المصرفية أي أثر على مخاطر الائتمان في عينة من البنوك الإسلامية العربية.

1.3. التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية

تهدف دراستنا أساساً لفحص أثر آليات الحوكمة المصرفية على مخاطر الائتمان لعينة من البنوك الإسلامية العربية باستخدام معطيات Panel Data ، باستخدام برنامج EViews 12 ، ونتناول في هذا الجزء من الدراسة كل من مجتمع وعينة الدراسة، عرض لمتغيرات الدراسة وتعريفها وكذا طرق قياسها، بناء نموذج الدراسة، وأخيراً التحليل الإحصائي لمخاطر الائتمان.

2.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في المنطقة العربية، وقد تم اختيار عينة مكونة من (15) بنكا إسلاميا وهي:

البنوك السعودية:

- مصرف الراجحي
- البنك الأهلي التجاري (الفروع الإسلامية)
- بنك الجزيرة
- البنك السعودي للاستثمار

البنوك الإماراتية:

- مصرف أبوظبي الإسلامي
- بنك دبي الإسلامي
- مصرف الشارقة الإسلامي

البنوك الكويتية:

- بيت التمويل الكويتي
- بنك وربة

- مصرف الكويت الإسلامي

البنوك القطرية:

- مصرف قطر الإسلامي

- مصرف قطر الدولي الإسلامي

البنوك الأخرى:

- البنك الإسلامي الأردني (الأردن)

- مصرف أبو ظبي الإسلامي (مصر)

وبهذا تكون عينة الدراسة (15) بنكاً، وتلتزم جميعها ببنود الحوكمة المصرفية الإسلامية وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

3.3. متغيرات الدراسة

يتطلب القيام بالدراسة التطبيقية تحديد مختلف متغيرات الدراسة سواء المستقلة أو التابعة وكيفية قياسها. فبالنسبة لقياس آليات الحوكمة المصرفية الإسلامية، المتغيرات المستقلة هي (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي، لجنة التدقيق الشرعي، لجنة إدارة المخاطر، حجم البنك)، أما المتغير التابع فهو مخاطر الائتمان.

الجدول (1): التعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها

نوع المتغير	التعريف بالمتغير	الرمز	طريقة القياس
المتغير التابع	مؤشر مخاطر الائتمان: يقيس نسبة التمويلات المتعثرة في البنوك الإسلامية	CREDIT-RISK	نسبة التمويل غير المنتظم إلى إجمالي التمويل
المتغيرات المستقلة	حجم مجلس الإدارة	BOARD-SIZE	عدد أعضاء مجلس الإدارة
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	BOARD-IND	النسبة بين الأعضاء المستقلين إلى إجمالي أعضاء المجلس
	ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي	CEO-DUAL	متغير وهمي: 1 إذا كان الرئيس التنفيذي هو رئيس المجلس، 0 خلاف ذلك
	لجنة التدقيق الشرعي	SHARIA-AUD	متغير وهمي: 1 إذا كان هناك لجنة تدقيق شرعي، 0 خلاف ذلك
	لجنة إدارة المخاطر	RISK-COMM	متغير وهمي: 1 إذا كان هناك لجنة مخاطر، 0 خلاف ذلك
	حجم البنك (متغير تحكم)	BANK-SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين.

4.3. اختبار الكشف عن التعدد الخطي (Klein Test)

هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة لنفاذي الوقوع في مشكلة التعددية الخطية، ويعتمد على عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط الخطي بيرسون.

ويتضح لنا أن معامل الارتباط بين متغيرات الحوكمة المختلفة تراوح بين 0.18 و 0.67، وهي قيم بعيدة عن الواحد، وبالتالي عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات.

5.3 اختبار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة

الجدول (2): نتائج اختبار Fisher و Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار Fisher	20.85	0.0000
اختبار Hausman	12.85	0.045

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 12 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Fisher بالنسبة لمخاطر الائتمان تساوي (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهو ما يدل على أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وبالنسبة أيضا لاختبار Hausman يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية بدلالة مؤشر مخاطر الائتمان تساوي (0.045) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يوضح اختيار نموذج التأثيرات الثابتة ليكون هو النموذج المناسب.

4. دراسة قياسية بين متغيرات آليات الحوكمة المصرفية الإسلامية ومخاطر الائتمان

الجدول (3): نموذج الدراسة - نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Prob	t-statistic	المعامل	المتغير
CREDIT-RISK	CREDIT-RISK	CREDIT-RIS	CREDIT-RISK
0.001***	3.596	0.187	C
0.009**	-2.667	-0.008	BOARD-SIZE
0.001***	-3.444	-0.062	BOARD-IN
0.059*	1.909	0.021	CEO-DUAL
0.001***	-3.500	-0.035	SHARIA-AUD
0.026**	-2.250	-0.018	RISK-COMM
0.003***	-3.000	-0.006	BANK-SIZE

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 12 .

يوضح الجدول العلاقات بين المتغيرات التفسيرية ومخاطر الائتمان (CREDIT_RISK). نلاحظ أن جميع المتغيرات لها معنوية إحصائية، حيث أظهرت المتغيرات (BOARD_IND, SHARIA_AUD, BANK_SIZE) أعلى درجات المعنوية عند مستوى 1%، بينما متغيرات (BOARD_SIZE, RISK_COMM) معنوية عند مستوى 5%، و (CEO_DUAL) معنوي عند مستوى 10%.

الجدول (4): إحصائيات جودة النموذج

F-statistic	R-squared	المتغير
0.0000	0.685	CREDIT-RISK

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 12 .

يعكس الجدول جودة التوفيق للنموذج من خلال معامل R-squared بقيمة 0.685، مما يعني أن حوالي 68.5% من التغيرات في مخاطر الائتمان يمكن تفسيرها بواسطة متغيرات الحوكمة المصرفية الإسلامية. كذلك، يظهر اختبار Fisher (Statistic) معنوية النموذج بقيمة احتمالية 0.0000، مما يؤكد صلاحية النموذج الإحصائية.

1.4. نموذج التأثيرات الثابتة لمخاطر الائتمان

وبناء على الجدول رقم (3) فنجد نتيجة تقدير العلاقة الخطية للنموذج:

$$\text{CREDIT_RISK} = \beta_0 + \beta_1 \text{BOARD_SIZE} + \beta_2 \text{BOARD_IND} + \beta_3 \text{CEO_DUAL} + \beta_4 \text{SHARIA_AUD} + \beta_5 \text{RISK_COMM} + \beta_6 \text{BANK_SIZE}$$

$$\text{CREDIT_RISK} = 0.187 + (-0.008)\text{BOARD_SIZE} + (-0.062)\text{BOARD_IND} + (0.021)\text{CEO_DUAL} + (-0.035)\text{SHARIA_AUD} + (-0.018)\text{RISK_COMM} + (-0.006)\text{BANK_SIZE}$$

2.4. اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة - إحصائية (t) Student

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية للمتغيرات أقل من أو تساوي مستوى المعنوية المحدد، أي أن معاملاتها تختلف معنويًا عن الصفر، وهذا يعني أنها تتمتع بمعنوية إحصائية، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل منها مع مخاطر الائتمان.

3.4. اختبار جودة التوفيق

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معامل R-squared بلغت قيمته 0.685، أي أنه بلغت نسبة 68.5% من المتغيرات الكلية لمخاطر الائتمان، وهي نسبة عالية تدل على قوة النموذج التفسيرية.

4.4. اختبار جودة النموذج

نلاحظ أن اختبار Fisher بالنسبة لمخاطر الائتمان بلغ 20.85 بمعامل احتمالي يقدر بـ 0.0000، وهو أقل تماما من 0.05، أي أن كل المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي فالنموذج له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

دراسة المشاكل القياسية للعلاقة بين آليات الحوكمة ومخاطر الائتمان

الجدول (5): اختبارات التشخيص للنموذج

المتغير	Pesaran CD	Jarque-Bera
CREDIT-RISK	0.892	0.2156

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12 .

يبرز الجدول نتائج اختبار Jarque-Bera و Pesaran CD. يشير اختبار Pesaran CD إلى عدم وجود ارتباط أي بين البواقي نظرا للقيمة الاحتمالية (0.892). بينما يعكس اختبار Jarque-Bera توزعا طبيعيا للبواقي نظرا لأن القيمة الاحتمالية (0.2156) أكبر من 0.05. هذا يشير إلى استقرار النموذج إحصائيا وتوافقه مع الفرضيات الأساسية.

5. اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضيات بين آليات الحوكمة المصرفية الإسلامية ومخاطر الائتمان

- اختبار الفرضية الأولى

الجدول (6): "يؤثر حجم مجلس الإدارة سلباً على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية"

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
BOARD-SIZE	يؤثر حجم مجلس الإدارة سلباً على مخاطر الائتمان	مقبولة	يتضح لنا أن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثين.

نتيجة اختبار الفرضية الأولى تظهر أن حجم مجلس الإدارة (BOARD_SIZE) له تأثير سلبي ودال إحصائياً على مخاطر الائتمان. هذا يشير إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يمكن أن تسهم في تقليل مخاطر الائتمان من خلال تحسين الرقابة واتخاذ قرارات أفضل.

- اختبار الفرضية الثانية

الجدول (7): "تؤثر استقلالية مجلس الإدارة سلبيا على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية"

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
BOARD-IND	تؤثر استقلالية مجلس الإدارة سلبيا على مخاطر الائتمان	مقبولة	نلاحظ أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها تأثير سلبي قوي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثين.

يظهر الجدول أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (BOARD_IND) لها تأثير سلبي قوي ودال إحصائيا على مخاطر الائتمان. هذا يؤكد أهمية تعزيز استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لضمان اتخاذ قرارات حيادية تخدم مصالح البنك وتحد من مخاطر الائتمان.

اختبار الفرضية الثالثة

الجدول (8): "تؤثر ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي إيجابيا على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية"

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
CEO-DUAL	تؤثر ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي إيجابيا على مخاطر الائتمان	مقبولة	نجد أن ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين الجدول أن ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي (CEO_DUAL) لها تأثير إيجابي ودال إحصائياً على مخاطر الائتمان. يشير ذلك إلى أن الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، مما يؤكد أهمية الفصل بين السلطات.

- اختبار الفرضية الرابعة

الجدول (9): "تؤثر لجنة التدقيق الشرعي سلباً على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية"

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
SHARIA-AUD	تؤثر لجنة التدقيق الشرعي سلباً على مخاطر الائتمان	مقبولة	نلاحظ أن لجنة التدقيق الشرعي لها أقوى تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من الجدول أن لجنة التدقيق الشرعي (SHARIA_AUD) لها أقوى تأثير سلبي ودال إحصائياً على مخاطر الائتمان. يبرز ذلك الدور الحيوي للرقابة الشرعية في ضمان الالتزام بضوابط التمويل الإسلامي وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال الشرعي.

اختبار الفرضية الخامسة

الجدول (10): "تؤثر لجنة إدارة المخاطر سلبيا على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية"

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
RISK-COMM	تؤثر لجنة إدارة المخاطر سلبيا على مخاطر الائتمان	مقبولة	نلاحظ أن لجنة إدارة المخاطر لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثين.

يشير الجدول إلى أن لجنة إدارة المخاطر (RISK_COMM) تؤثر سلبيا ودال إحصائيا على مخاطر الائتمان. يعكس ذلك أهمية وجود لجان متخصصة في إدارة المخاطر لضمان تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر بشكل فعال.

- اختبار الفرضية السادسة

الجدول (11): "يرتبط حجم البنك سلبيا بمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية"

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
BANK-SIZE	يرتبط حجم البنك سلبيا بمخاطر الائتمان	مقبولة	يتبين لنا أن حجم البنك له تأثير سلبي قوي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثين.

يظهر الجدول أن حجم البنك (BANK_SIZE) له تأثير سلبي قوي ودال إحصائياً على مخاطر الائتمان. يفسر ذلك بأن البنوك الأكبر حجماً تتمتع بموارد أكبر وخبرة أعلى في إدارة المخاطر، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.

6. تفسير النتائج

التفسير الإحصائي

بالاعتماد على نتائج نموذج الدراسة نستنتج أن كل من (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، لجنة التدقيق الشرعي، لجنة إدارة المخاطر، حجم البنك) لها أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان، في حين أن ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي لها علاقة إيجابية مع مخاطر الائتمان، وهذا كما تؤكد النظريات القائمة على الحوكمة المصرفية الإسلامية.

التفسير الاقتصادي

تشير النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج التأثيرات الثابتة إلى أن معظم متغيرات الحوكمة تؤثر سلباً على مخاطر الائتمان، باستثناء ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي التي تظهر تأثيراً إيجابياً. بمعنى أن كل تحسن في آليات الحوكمة المصرفية الإسلامية يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.

النتائج الرئيسية:

- العلاقة السلبية بين حجم مجلس الإدارة ومخاطر الائتمان: تشير إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى تحسن في إدارة مخاطر الائتمان من خلال تنوع الخبرات والرقابة الأفضل.
- التأثير القوي لاستقلالية مجلس الإدارة: يعزز وجود أعضاء مستقلين الحوكمة الرشيدة ويقلل من تضارب المصالح، مما يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان.

- الدور الحيوي للجنة التدقيق الشرعي: تظهر النتائج أن وجود لجنة تدقيق شرعي فعالة له أقوى تأثير في تقليل مخاطر الائتمان، مما يؤكد على أهمية الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في التمويل.
- أهمية لجان إدارة المخاطر المتخصصة: تساهم في تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل أكثر فعالية، مما يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان.
- مخاطر ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي: تشير النتائج إلى أن الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، مما يؤكد أهمية الفصل بين السلطات في الحوكمة المصرفية الإسلامية.
- تأثير حجم البنك: البنوك الأكبر حجماً تحقق مستويات أقل من مخاطر الائتمان من خلال اقتصاديات الحجم والخبرة المتراكمة في إدارة المخاطر.

هذه النتائج تؤكد على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الإسلامية الشاملة لتحقيق إدارة فعالة لمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية.

7. خاتمة

تعد هذه الدراسة إضافة مهمة للأدبيات الاقتصادية المتخصصة في حوكمة البنوك الإسلامية وإدارة المخاطر، حيث قدمت دليلاً تطبيقياً على أهمية آليات الحوكمة المالية في تقليل مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية العربية.

أكدت نتائج الدراسة على الدور المحوري الذي تلعبه آليات الحوكمة المالية الداخلية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية وتقليل مخاطر الائتمان. وبرزت أهمية الرقابة الشرعية كآلية مميزة في النظام المصرفي الإسلامي، حيث أظهرت لجنة التدقيق الشرعي أقوى تأثير في تقليل مخاطر الائتمان.

كما سلطت الدراسة الضوء على أهمية الفصل بين السلطات في هيكل الحوكمة، حيث أظهرت ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي تأثيراً سلبياً على إدارة مخاطر الائتمان. وأكدت على أن البنوك الأكبر حجماً تتمتع بقدرة أفضل على إدارة المخاطر من خلال الخبرة المتراكمة واقتصاديات الحجم.

تساهم هذه الدراسة في إثراء الفهم النظري والتطبيقي لموضوع الحوكمة في البنوك الإسلامية، وتقدم إرشادات عملية للممارسين والمنظمين في القطاع المصرفي الإسلامي.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها:

النتائج الإحصائية

- قوة النموذج التفسيرية: بلغ معامل التحديد $68.5\% (R^2)$ ، مما يعني أن آليات الحوكمة المدروسة تفسر نسبة عالية من التغيرات في مخاطر الائتمان.
- معنوية النموذج: أظهر اختبار Fisher معنوية إحصائية قوية بقيمة احتمالية 0.0000 ، مما يؤكد صلاحية النموذج.
- استقرار النموذج: أكدت اختبارات التشخيص عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج.

النتائج الموضوعية

أ) المتغيرات ذات التأثير السلبي على مخاطر الائتمان:

1. لجنة التدقيق الشرعي (SHARIA_AUD)

- أقوى تأثير سلبي على مخاطر الائتمان.
- معنوية إحصائية عند مستوى 1% .
- تؤكد أهمية الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

2. استقلالية مجلس الإدارة (BOARD_IND)

- تأثير سلبي قوي ومعنوي عند مستوى 1% .
- تعزز الحوكمة الرشيدة وتقلل تضارب المصالح.

3. حجم البنك (BANK_SIZE)

- تأثير سلبي قوي ومعنوي عند مستوى 1%.
- البنوك الأكبر أكثر قدرة على إدارة المخاطر.

4. حجم مجلس الإدارة (BOARD_SIZE)

- تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 5%.
- تنوع الخبرات يحسن إدارة المخاطر.

5. لجنة إدارة المخاطر (RISK_COMM)

- تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 5%.
- أهمية التخصص في إدارة المخاطر.

ب) المتغيرات ذات التأثير الإيجابي:

ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي (CEO_DUAL)

- تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 10%.
- تؤكد أهمية الفصل بين السلطات.

وعليه توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

أ) تعزيز الرقابة الشرعية:

- تفعيل لجان التدقيق الشرعي :ضرورة إنشاء لجان متخصصة في التدقيق الشرعي لجميع عمليات البنك.
- تطوير الكوادر الشرعية : الاستثمار في تأهيل وتدريب المختصين في الرقابة الشرعية.

- أتمتة الرقابة الشرعية :استخدام التكنولوجيا المالية لضمان الامتثال الشرعي الفوري.

ب) تحسين هيكل الحوكمة:

- الفصل بين السلطات :تجنب ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.
- تعزيز استقلالية المجلس :زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة.
- تحسين تركيبة المجلس :ضمان التنوع في الخبرات والمهارات بين أعضاء المجلس.

ج) تطوير إدارة المخاطر:

- تشكيل لجان متخصصة :إنشاء لجان إدارة مخاطر مستقلة وفعالة.
- تطوير أنظمة المعلومات :الاستثمار في أنظمة إدارة المخاطر المتقدمة.
- التدريب المستمر :تأهيل الكوادر العاملة في إدارة المخاطر.

8. قائمة المراجع:

- آمال حدو. (2021). آليات الحوكمة في البنوك و إدارة المخاطر المالية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 5(2).
- سعيد أحمد المزروعى. (2021). خصائص الحوكمة في البنوك الإسلامية الخليجية. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 25(74).
- شهرزاد السويكي، و حمزة العوادي. (2023). شهرزاد سويكي، و حمزة العوادي. (2023). أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك -دراسة قياسية على عينة البنوك الأردنية خلال الفترة (2022-2017). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(16).
- عبد الله الطيار. (2019). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: النظرية والتطبيق. مجلة البحوث الإسلامية. مجلة البحوث الإسلامية، 15(03).

مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2018). المبادئ التوجيهية للحوكمة الرشيدة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. كوالالمبور.

مهدي بقادر، و بوبكر شماخي. (2023). آليات الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية - دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2021-2012). مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 06(02).

نايف عبد الله الصويان. (2022). مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية: القياس والإدارة. مجلة اتحاد المصارف العربية(502).

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين.

Chapra, M. U. (2002). *Corporate governance in Islamic financial institutions*. Islamic Development Bank. Jeddah, Saudi Arabia.

Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Boston: Pitman Publishing.

Grassa, R. (2013). *Shariah supervisory system in Islamic financial institutions: New issues and challenges*. Arab Law Quarterly, 27(02), 171-187.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). *Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure*. Journal of Financial Economics, 3(4), 305-360.